

ديناميكية التحول السياسي والاقتصادي !

كمال القيسي

تعاني دولنا بصورة عامة من : هياكل سياسية واقتصادية متخلفة تحكمها قيود مؤسسية وعدم اتساق تزامن الإصلاحات السياسية و الاقتصادية، ضعف الحوافز القطاعية اللازمة لتعبئة وإدارة الموارد المادية والبشرية، الاستغلال السياسي والاقتصادي من قبل شريحة مغلقة ،عدم تمكين المجتمع المدني من المشاركة بعملية صنع القرارات الرئيسية وغياب الشفافية والأعلام الرصين الملتمزم بالحقائق والمؤثر على ديناميكية التغيير باتجاه التنمية والتطوير ورفاهية المجتمع!كما تعاني مجتمعاتنا أيضا من أزمة ثقة تاريخية بين الحاكمين والمحكومين مما يؤثر سلبا على حركة الدولة والمجتمع في تحقيق النجاحات الكلية والجزئية التي تهدف إليها الأمة! ومن أبرز الأخفاقات التي تواجهها دولنا ومجتمعاتنا عجز السياسيين والاقتصاديين في وضع البرامج والآليات المناسبة للخروج من المأزق الهيكلية والقطاعية!

ومن الشروط المسبقة لأي تحول ديناميكي يراد به تحقيق النمو والتطور ورفاهية المجتمع هو وحدة مركزية القرار السياسي في الدولة ! حيث أن مركزية القرار تؤثر تأثيرا مباشرا على تحقيق النظام والقانون ومنع ظهور بؤر متعددة للقوة (مراكز قوى وسلطات وثروة محتكره) تعترض تسيير منظومات الدولة والمجتمع بشكل أنسيابي متصاعدا! وحدة مركزية القرارات السيادية تعتبر ضرورية لأحداث التغيير الهيكلي المرغوب في أنظمة ومؤسسات الدولة وأدارتها بشكل ايجابي كفوء من خلال التوزيع الكلي الشامل للموارد على أنشطة الدولة المطلوبة والمرغوبة من قبل المجتمع ! فعملية التغيير الديناميكي الصاعد تتطلب مركزية التنسيق والمتابعة والرقابة وضبط المسارات بشكل متنسق ومتوازن على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي !

تبدأ المرحلة الأولى في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي بدراسة خصائص البيئة السياسية وأدواتها ومن الذي يتخذ القرارات والكيفية التي تتم بها ولماذا تعتمد سياسات وخطط تنفيذية معينة دون أخرى ! من الخطأ الافتراض بأن تحليل ومعرفة المشاكل السياسية يقع خارج حدود " المجال الاقتصادي " ! ومن الخطأ أيضا أن تصمم الأنشطة الاقتصادية في ضوء أهواء وأهداف السياسيين الطامعين في الحكم! فقد يهدف السياسيين من وراء أنشطة اقتصادية معينة الى الاستئثار بالقوة والثروة كأفراد أو كمجموعات ! لذى يصبح من الضرورة بمكان تعريف الأهداف السياسية في أطار المصالح الاقتصادية للمجتمع بشكل واضح وصریح ! أن طبيعة هيكل وأداء المؤسسات السياسية هو الذي يحدد بالضرورة النتائج التي سيؤول إليها عمل الدولة والحكومة نظرا لكونها آليات اختيار

المجتمع للقواعد التي تحكمه وتنظم شؤونه وتحقق له أمنه ورفاهيته ! فنوعية المؤسسات السياسية والاقتصادية وأدائها يلعب دورا مسيطرا في رسم أبعاد التنمية والرفاهية المجتمعية في أي دولة وفي أي زمان !

وقد وجد تاريخيا بأن حصر القوة والسلطة والثروة بيد فرد أو مجموعة أفراد أو شريحة ضيقة منغلقة سوف يعرقل ويوجه عمل المؤسسات السياسية والاقتصادية نحو خدمة مصالح ضيقة محدودة على حساب الأغلبية الصامتة المقهورة مما ينتج فسادا ونزاعا وأحترابا وخروجا على القانون والنظام ! فالسؤال المركزي في أي حركة تغيير هو، من يستحوذ على القوة والثروة في الدولة ومنظوماتها ؟! وهل المؤسسات السياسية والاقتصادية مغلقة على شريحة بعينها (ديكتاتورية) أم منفتحة على عموم الناس (ديمقراطية) ؟! من المعروف أن القوة المطلقة تنتج مؤسسات مغلقة تديرها نخب منتقاة ضعيفة الكفاءة وفاسدة بشكل عام نظرا لغياب آليات الردع المؤسسية في مواجهة استغلال القوة ! فالمؤسسات الانتقائية تخلق دوائر مغلقة من النخب المستغنيين لآليات القوة والسلطة والثروة من جهة وتجعل هذه النخب من فن ادارة الحكم والدولة والمجتمع لعبة سياسية لأدامة سيطرتها وتحقيق مصالحها من جهة أخرى! في ظل الأنظمة الديكتاتورية المنغلقة ، قد يتحقق نموًا وتطورًا ماديًا ولكن باتجاه عكسي لا ينتج إعادة لتوزيع للقوة أو الثروة أو الدخل على نطاق واسع يشمل جميع شرائح المجتمع(الاتحاد السوفيتي السابق والصين حاليا) !

فالنظام الديكتاتوري الانتقائي والمنغلق يفقد بالضرورة الى أشكال مختلفة من الاحتكاك والنزاعات والصراعات داخل المجتمع الواحد مما يؤدي الى زيادة حدة المعاناة الإنسانية لعموم الشعب !النظام الديكتاتوري يعطل تحقيق شمولية القانون والعدالة والرفاهية الاجتماعية والنمو والتطور المستدام !

أما النظام الديمقراطي ومؤسساته ، فالتاريخ يؤكد بانها تنبثق نتيجة لصراع سياسي واقتصادي واجتماعي طويل الأمد بين النخب المهيمنة على أشكال ومراكز القوة وشرائح المجتمع الأخرى ! ومن مميزات النظم الديمقراطية ومؤسساتها المنفتحة ، أن حوافز النخب السياسية في السيطرة على الحكم والأستئثار به والبقاء فيه أقل مما هي عليه في النظم الديكتاتورية نظرا لمحدودية عوائد العملية السياسية الديمقراطية مقارنة بالعوائد المتحققة من القطاعات الأخرى! والنظام السياسي الديمقراطي يوجد بالضرورة مؤسسات اقتصادية ديناميكية داعمة للتغيير والنمو والتطور !في ظل الأنظمة الديمقراطية تولد عملية تنسيق وأتساق الآليات السياسية والاقتصادية دوائر من التأثير الديناميكي باتجاه أستقرار البيئة المجتمعية وثبات وديمومة تلك المؤسسات ومنتجاتها من السلع والخدمات وفي مسارات متطورة مستدامة !ان اطلاق عملية التحول الديناميكي (الأصلاحات السياسية

والاقتصادية) تتطلب احكام اتساق مركزية القوة والقرار السياسي أولا ومن ثم اطلاق الاصلاحات الاقتصادية في وقت لاحق لكي يتسنى للدولة والحكومة من اكمال هيكله المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتاهيلها للسيطرة على المسارات الحرجة المتسارعة التي تفرضها طبيعة الفترة الانتقالية ومنع الانفجار!

2012/ 10 / 26